

الإقتباس في البحث القانوني Citation in Legal Research

مروة جزيري^{1*}، جامعة باتنة 01، مخبر الأمن الإنساني الواقع الرهانات والآفاق، الجزائر،
djazirimerouakamel@gmail.com

ميلود سلامي²، جامعة باتنة 01، مخبر الأمن الإنساني الواقع الرهانات والآفاق، الجزائر
Docteursellami@yahoo.fr

تاريخ قبول المقال: 2021/05 /27

تاريخ إرسال المقال: 2021 /03/19

الملخص:

يعتبر البحث العلمي الدعامة الأساسية والمعيار الذي يقاس به تطور المجتمعات لأنه يساهم في تشجيع وتطوير الأفكار البناءة، حيث ينطلق الباحث القانوني بصفة خاصة من ظاهرة تستوقفه أو يقوم بمعالجة أي موضوع يستدعي البحث، كما أن هذا البحث بدوره ينطلق من مرتكزات أخرى في التخصص معتمداً بذلك على أسس منهجية وقواعد الإحالة والإقتباس، لأنه بدون هذا الأخير لا يمكن تحرير البحث ولا يمكن الإنطلاق من عدم في نفس الوقت، وبالتالي تتحقق معه النزاهة العلمية من جهة والمحافظة على ماتوصل إليه الآخرين من حقائق من جهة أخرى، وهو ما يستبعد السرقة العلمية فنجد أن القرار الوزاري جاء لينص على العقوبات ضد كل من عمد إلى الإخلال بالنزاهة العلمية فلكي يتحقق وجود بحث قانوني أصيل لا بد من إحترام هذه المبادئ ليتحقق معها مهارات التوثيق الصحيح.

الكلمات المفتاحية: الأمانة العلمية، الإقتباس، السرقة العلمية، التوثيق.

Abstract:

The scientific research is the key and the criterion that measure the societies' development because it encourages and develops constructive ideas. In the same context, the researcher in Law makes his starting point any phenomenon that draws his attention, or any topic that calls for research. Such research relies on

* مروة جزيري، جامعة باتنة 01.

methodological bases and citation and quotation rules because without them we cannot write a research as it cannot start from vacuum. Thus, scientific integrity is ensured all along with what the others have reached; this excludes plagiarism. The ministerial decree provided for sanctions against any act of plagiarism since any authentic research in Law must respect those principles all along with correct referencing.

Key words : Scientific integrity; citation; plagiarism; referencing.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي الأداة والوسيلة لتقصي المعلومات والوقوف عند الحقائق المراد الوصول إليها أو التوسع فيها وفهم كل المسائل التي تأخذ حيز من تفكير الباحث القانوني في شتى المجالات، لذلك نجد بأن الباحث يسعى إلى البحث والوصول إلى نتائج إما أن تفتح باباً للنقاش، أو تطرح انشغال معين أو تكون نتيجة نهائية يعتمد عليها كقاعدة، غير أن ما يميز هذا النسق العلمي هو الآليات التي يعتمد عليها الباحث في خلال رحلته البحثية، لأنه من الطبيعي أن ينطلق كل باحث في مختلف العلوم الإنسانية في كل المجالات بقاعدة تكون لها الأسبقية والمرجعية المعلوماتية لأنه لا يحزر بحثه من العدم، وعليه فإنه يلتجأ إلى أبحاث سابقة أو كتب قد تكون مصادراً رسمية لم يسبق أحد في كتابتها أو مراجع وهي أيضاً استمدت تلك المعلومات من المصادر.

وبالتالي فإن عملية البحث العلمي تقوم على مرتكزات هامة ولعل هذه المرتكزات تجعل البحث في شكله النهائي، حيث يقوم بإنجازه الباحث على خطوات تسمى بخطوات البحث العلمي، بالإضافة إلى المناهج التي يعتمد عليها والتي تحدد مصيرها طبيعة الموضوع المعالج، وكذا مقومات تجعل تلك المعلومات في قالب بحثي علمي متميز يتصف بالنزاهة والصدق مما يعكس شخصية الباحث أولاً من خلال اختياره الدقيق للمعلومات الدقيقة التي تخدم موضوعه وكذا تدخله بالتحليل والتعليق عليها ثانياً.

والمرجعية لهذا الباحث الذي يمكن أن نسميه الباحث الأصيل يستخدم مصادر ومراجع بكل نزاهة حيث ينسبها إلى أصحابها، ما يجنبه بذلك ما يسمى بالسرقة العلمية أو ما يعرف بالبلاغيا التي يتطلب على كل باحث تجنبها لأصالة المعلومات، لتحقيق التميز العلمي فالبحث العلمي في المجال القانوني معناه تقصي مسألة معينة أو تتبع سهو مشرع في نقطة ما أو تسليط الضوء على آراء فقهاء حول مسألة معينة تطرح إشكالات، و تتطلب إيجاد حلول لها وذلك من أجل التطوير العلمي وكذلك البحث فيما توصل إليه القضاء من اجتهادات، كل هذا يجعل الباحث يصل إلى حلة بحثية جديدة وهنا

يعتمد على عمليات الإقتباس بأنواعه التي يشترط فيه أن يتبع أساليب محددة، وأن مخالفتها يوقع عقوبات على عاتقه من أجل تحمل المسؤولية نظرا لأهميته الكبيرة التي تلعبها بيانات المصادر والمراجع وضرورة نسبتها لأصحابها الأصليين.

تظهر أهمية الإقتباس في البحوث القانونية في أن الباحث الأصيل ينتقي المعلومات اللازمة التي تخدم موضوعه بحذر دون إضافة أو نقصان، وعدم الخروج عنها مع الاحتفاظ بأصحابها لأن في ذلك نقلا لبيانات صحيحة حتى لا يقع فيها تحريف لحقائق أو عدم فهم المضمون جيدا، مما يخل بالبحوث القانونية في الوصول إلى نتائج وحقائق مهمة، وهذا ما يجعل الباحث يتجنب التكرار وكذا اكتشاف الأخطاء، كما تتجلى أهمية هذه الخطوة التي تسبقها عدة مراحل خاصة لما يتبع مجمل البحث من استنزاف للجهد والوقت من أجل إعطاء بحث قانوني أصيل توفير أفكار ورؤى جديدة لدى الباحث.

من خلال ما سبق فإن الإشكال المطروح هو إلى أي مدى يمكن اعتبار الإقتباس سرقة علمية في البحوث القانونية؟

للإجابة على الإشكال المطروح فقد اتبعنا المنهج التحليلي والمنهج الوصفي من خلال تحليل بعض النصوص القانونية، وكذا توضيح ضوابط الإقتباس التي تخدم البحث العلمي القانوني وعليه قسمنا الموضوع إلى مبحثين.

المبحث الأول للضوابط الواجب توافرها في عملية الإقتباس

بداية يمكن القول بأن عملية البحث لا تأتي هكذا اعتباطا، إنما تكون ناجمة أو متأتية من إشكال يثور في ذهن الباحث أو ظاهرة معينة يدرس أبعادها يشرع حيالها إلى جمع المادة العلمية التي تساعد في جمع أكبر كم معلوماتي تمكنه من خلالها ترتيب تلك الأفكار وإخراجها في قالب بحثي نزيه بعد إتمام عملية القراءة والتحرير.

صحيح أن الباحث بعد قراءة المراجع تتكون له مهارة التحرير ويكون له كم معرفي كبير وتتكون لديه مكتسبات، إلا أن اعتماد أي معلومة من مصدر أو مرجع على إختلافهم لابد من نسبتها إلى أصحابها، حتى لا يقع في السرقة العلمية والتي عو عنها العلماء بالجرائم الأخلاقية والقانونية، وعلى أن يكون ذلك البحث متسلسلا ومرتب الأفكار ولا يتضمن مجرد حشو دون وعي بمضمون الموضوع.

إن معرفة الضوابط المرتبطة بالإقتباس تتطلب منا ضرورة تحديد بعض المفاهيم حتى يظهر معناها جليا، وبصورة أوضح للباحثين في ميدان العلوم القانونية وغيرها في شتى المجالات.

عندما نأتي إلى تحديد مفهوم البحث العلمي القانوني نجد بأن الدكتور الشخيلي يرى بأنه (إستقصاء منظم لمسألة أو عدة مسائل معينة، من نواح ثلاثة -التشريع وملاحظة مدى دقة تنظيمه لهذه المسألة موضوع البحث ومكان الخلل أو السهو التي غفل وذهل عنها، -الفقه من خلال عرض آراء فقهاء القانون وهامش الاتفاق مع وجهة نظر المشرع القانوني وموقفه من سهو المشرع من تنظيم مسألة ما والبدائل المقترحة. وأخيرا -القضاء وتلاحظ أحكامه وقراراته من خلال مدى مطابقتها للمنصوص عليه في التشريع القانوني والاستفادة منها في تطوير القانون عن طريق التوسع في التفسير وإيضاح موقفه من مضان سهو المشرع عن تنظيم مسألة من المسائل، ومدى رجوع القضاء إلى مبادئ العدالة والإنصاف أو المبادئ العامة للقانون)¹.

وبالتالي يمكن التعبير عنه على أنه التقصي للمعلومات والبحث عن حلول للمشكلات التي يسعى الباحث إلى الإجابة عليها من خلال تقاريره وأبحاثه التي يقوم بها، ورغم تنوع التعاريف المتعلقة بالبحث العلمي إلا أنه يبقى ذلك الفن العملي الذي يبدع فيه الكاتب والتوصل إلى نتائج شاملة للبحث من خلاله.

أما عن الإقتباس " citation " فهو (أن يفترض كاتب نصا في شكله الأصلي (أي حرفيا أو عن طريق الترجمة)، أو في شكل إعادة صياغة لمضمونه (في لغة البحث) ويلحقه بنص آخر يجري العمل عليه. وتدخل في باب الإقتباس الأفكار والجداول والصور وغيرها من الممتلكات الفكرية ويستعمل الإقتباس بغرض الإستشهاد أو التأكيد أو التوضيح أو الإثراء أو النقد أو التصحيح ويكون الإقتباس متبوعا دائما بالإحالة إلى مصدره)².

وعليه بعد هذه التعريفات تجدر الإشارة من خلال هذا المحور إلى الضوابط التي تلزم في الإقتباس من خلال تحديد أنواع الإقتباسات، وكذا تحديد آليات التوثيق التي من خلالها يكون البحث متأصلا خاصة وأن الإقتباس من العناصر الجوهرية في البحوث العلمية لأنه يعتمد بصفة أساسية على المعرفة العلمية التراكمية، وهذا ما سيأتي بيانه.

المطلب الأول: أنواع الإقتباسات من المصادر والمراجع

¹ نعيم عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر، (ب س)، ص14 - 15.

² عيسو عقيلة، الإقتباس في النصوص البحثية "أهميته وأشكاله وإشكالاته"، حويليات جامعة الجزائر1، جامعة الجزائر، ج 01، العدد 33، مارس 2019، ص650 - 651.

يمكن القول أن الوثيقة العلمية المتصلة بالبحث العلمي ركيزة المعرفة المثبتة ماديا والتي يتم الرجوع إليها للاستدلال والتحليل الدقيق من قبل الباحث، لذلك تعتبر أهم أدوات جمع المعلومات والبيانات والمعطيات البحثية في ميدان العلوم القانونية، وكذا البحث العلمي عامة حيث اصطلح البعض على تسميتها بالأدوات الرئيسية، وهي المرتكزات التي يمكن تصنيفها إلى مصادر ومراجع ومنها تتم عملية الإقتباس والتي هي محور اهتمامنا من خلال هذا البحث¹.

حيث أنه يعتبر (إطلاع الباحث بشكل مستمر ودائم على المراجع والدوريات والأبحاث من الطرق المساعدة للباحث عند محاولة اختيار موضوع ومشكلة بحثه، فالإطلاع على البحوث العلمية المنشورة في المؤتمرات مثلا والمجلات العلمية والتي ترتبط بمجال اهتمام الباحث، قد تساعده وتعينه لأنها غالبا ما تشير إلى إمكانية إجراء دراسة مستقبلية يحتاج إليها مجال في ضوء النتائج التي استقرت عنها هذه الدراسات الأمر الذي يعطي للباحثين لإختيار ما يناسب إهتماماتهم من هذه البحوث)².

وينقسم الإقتباس إلى إقتباس مباشر وغير مباشر، أما عن الإقتباس المباشر direct quotation فنعني به: (أن ينقل الباحث حرفيا من مادة كتاب معين يقل عن ستة أسطر³ ويضعه بين شولتين صغيرتين مزدوجتين، ويضع رقما بعد أعلى الشولتين واضعا بالوقت ذاته الرقم نفسه في أسفل الصفحة وتدرج فيه معلومات تفصيلية عن المصدر كاملة مع وضع نقطة في نهاية رقم الصفحة)⁴.

لذلك تعتبر المصادر والمراجع ذات أهمية كبيرة والتي تكون المنطلق الأول للباحث ويتصرف معها بإحكام ودقة حفاظا على أمانة الغير في النقل، لذلك يلتزم في النقل المباشر أو الحرفي بأن لا يزيد حرفا ولا ينقص عنه شيء ثم ينسبه لصاحبه، وبعد أن يكون قد حدده بين شوليتين له أن يشرح مضمون ذلك النقل لمعلومات من الوثائق العلمية لأنها ذات أهمية⁵.

¹ نعيمة عبد المنعم، ص 131 - 132.

² عوض صابر فاطمة، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 32.

³ كما أنه يوجد الإقتباس الحرفي إلا أنه يتجاوز ستة صفحات ما يتطلب من الباحث أن يفصل المقتبس من المتن وذلك بتركه لمسافة حيث يكون المقتبس وسط الصفحة ولا يضع شولتين مزدوجتين كما يتم وضع رقم يشار إليه أيضا في الهامش أي أسفل الصفحة مشار إلى صاحب هذا المصدر أو المرجع كاملا حفاظا على الأمانة العلمية .

⁴ منصور نعمان، غسان ذيب النمري، البحث العلمي حرفة وفن، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998، ص 61.

⁵ يمكن أن نقول بأن المادة العلمية المتمثلة في المصادر والمراجع العلمية تضيف قيمة كبيرة علمية للبحث موضوع الدراسة، كما تمكن الباحث الوصول إلى حقائق ميدانية تخدمه وترّيح كل غموض بشأن أي مسألة تمهد الوصول إلى نتائج، كما تعمل على تدريب

أما عن الإقتباس غير المباشر indirect quotation (فيتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي، أي أن الباحث يصوغ الفكرة المقتبسة بلغته وكلماته وأسلوبه، وقد يلجأ الباحث هنا إلى أحد أسلوبين هما: تلخيص المادة المقتبسة حيث يجري تلخيص المادة وبخاصة إذا كانت المادة كبيرة ويرغب الباحث بتقليص حجمها، إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية بلغة الباحث وبكلمات مختلفة عن النص المقتبس منه، وتستخدم هذه الحالة إذا كانت المادة المراد إقتباسها أو الاستشهاد بها قصيرة مع مراعاة ضرورة الإنتباه إلى عدم تشويه المعنى الأصلي المقصود أو تغييره)¹.

كما يوجد شكل آخر للإقتباس يتمثل في النقل المختلط فعند الإقتباس عن طريق إعادة الصياغة قد يحتفظ الباحث ببعض الجمل أو العبارات خصوصاً تلك التي تخص المفاهيم أو الأسلوب الخاص بالمؤلف الأصلي، وينقلها كما جاءت عن صاحبها غير أن ذلك لا يكون صحيحاً إلا إذا تم وضعها بين علامتي تنصيص، وإرجاعها إلى صاحبها حتى يتبين للقارئ أنها ليست من أسلوبه الخاص، أما عن الحالات الخاصة التي تواجه المقتبس أو الباحث نجد بأنه لكل نص لسان وخصائص أسلوبية مختلفة وبالتالي عادة ما يجد الباحث نفسه مجبراً على التعامل مع شكل و/أو مضمون النص المقتبس ومعالجته قبل ضمّه إلى بحثه كإحتواء النص على نص مغاير في اللغة وبنفس الحرف كأن تكون لغة لاتينية أو يكون بالتدخل بالحذف أو بالإضافة في الإقتباس وغيرها من الحالات.

المطلب الثاني: طرق التوثيق.

بداية يمكن تعريف الهوامش على أنها: (ما يورده الباحث خارج النص الأصلي إما لذكر مصدر المعلومات " الوقائع والأفكار" الواردة في المتن، أو الإحالة إلى جزء آخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح أو تعليق)².

لذلك يمكن القول بعد هذا المفهوم أن الباحث أثناء تحريره لبحثه العلمي وبعد المرور بكل خطوات البحث العلمي فإنه لابد أن يوثق ما تحصل عنه من معلومات من خلال المصادر والمراجع

الباحث على التفكير الإيجابي من جهة وروح النقد من جهة أخرى وتنمي القدرات الفكرية باختيار أفضل صياغات المعلومات الهامة وترتيبها.

¹ عبيدات محمد، محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط2 1999، ص167.

² أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، كلية الحقوق، فاس، المغرب، ط 3، 2015، ص167.

التي قام بجمعها وقراءتها وتدوين ما يخدم بحثه، كما أن التوثيق يمر بقواعد تختلف النصوص عنه عن الكتب وكذا المقالات وغيرها كل واحدة منها لها نسق خاص.

وعليه فيقصد بالمراجع من الناحية الإصطلاحية هي: (الكتب والبحوث التي عنيت بموضوع ما واستمدت مادته من المصادر الأساسية أو الأصلية، فتستمد قوتها من مصادر ووثائق رسمية ومباشرة أي أنها تلك الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى مختلفة، والتي يجوز أن نطلق عليها إصطلاح المراجع وهي تتناول موضوعات المصادر شرحا وتفسيرا وتلخيصا وتحليلا ونقدا ومقارنة وتصنيفا)¹.

حيث نجد أن المراجع على إختلافها تتنوع بحسب المجال المتعلق بموضوع الدراسة ومن أمثلة المراجع القانونية التي تتمتع بقيمة علمية كبيرة، نجد الكتب سواء كانت عامة أو متخصصة في مجال الدراسة، وكذا المقالات العلمية المنشورة في المجلات القانونية وغيرها الدوريات المراجع الأحنينية مواقع الإنترنت الرسائل الأكاديمية والموسوعات و القواميس.

والمصادر تتمثل هي الأخرى في القرآن الكريم و القوانين والإتفاقيات الدولية، كذلك تشمل الدواوين التي يقوم بتدوينها كبار القادة والسياسيين والتي لم يسبق لأحد أن حررها ولها قوة في الأبحاث القانونية. أما عن الفرق بين المصادر والمراجع نجد أن (المصدر هو أقدم ما يحتوي من مادة عن موضوع ما وتعرف بالمصادر الأصلية وهي ذات قيمة علمية في الرسائل العلمية، لذلك وجب الإعتماد عليها وكلما إزداد إستخدام المصادر الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منها كلما عظمت وزادت قيمتها العلمية وخاصة حالة كون هذه الحقائق لم تصل إليها يد من قبل، أما المرجع هو ما أخذ من مادة أصلية من مراجع متعددة وأخرجت في ثوب جديد. وعليه يطلب من الباحث دوما العودة إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر ويمكن القول أن كل مصدر هو مرجع وأن كل مرجع ليس بمصدر)². حيث نجد أن التوثيق ينقسم إلى نوعين رئيسيين هما التوثيق في المتن، والتوثيق في قائمة المصادر والمراجع.

لذلك نجد أهم أنظمة توثيق المصادر في البحوث العلمية حيث نجد أنها تختلف من جامعة لأخرى ومن مجلة لأخرى ومن تخصص لآخر، لذلك ينصح بالعمل بنظام توثيق معين والعمل به طيلة

¹ لخذاري عبد المجيد، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 13، جانفي 2020، ص54.

² لخذاري عبد المجيد، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص54، ص55.

البحث وتفادي الخلط بينها، ومن أهمها أسلوب جمعية علم النفس APA نظام دليل شيكاغو، أسلوب هارفارد وجمعية اللغات الحديثة MLA أسلوب فانكوفر، معيار أيزو "ISO 690"، حيث أن هذا الأخير هو أحد المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للتقييس¹.

أما عن تقسيم الهوامش فنعرج إلى توضيحها كما يلي توجد هوامش المراجع حيث يستعمل هذا النوع للإحالة إلى مرجع تمت الإستعانة به في متن البحث، حيث يعطي الباحث رقما للنص أو الفكرة المقتبسة في المتن وفي أسفل الصفحة أي الهامش يذكر الباحث نفس الرقم مع الإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه ليتمكن القارئ من العودة إلى هذا المرجع، إما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكد من صحتها أو من مدى إتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث، حيث هنا يتحرر الباحث من مسؤولية المعلومات والتي قد قام بإنسابها لأصحابها الحقيقيين. أما الهوامش المفسرة للمتن فقد يلجأ الباحث إلى الإستعانة لهذا النوع في حالة ما إذا كانت أمور النص أو المتن يعتربها الغموض وتتطلب تفسيراً لها ولا يمكنه وضع التفسير في النص خوفا للإخلال بسياق النص أو الإطراب لذا يقوم بوضعه في الهامش.

وهوامش الإحالة حيث يلجأ الباحث إلى ذكر وتناول فكرة محددة معينة مرتين في موضوعين مختلفين في نفس البحث ومن ثم يضطر إلى الإكتفاء بمعالجة الموضوع بتفصيل في جهة واحدة، ثم يحيل إلى هذه المعالجة تجنباً لعملية التكرار و الإعادة حيث يستخدم الباحث الهامش للإحالة على فكرة سابقة أو لاحقة التي تتضمن التفاصيل والتوضيحات².

كل هذه المعايير السابق ذكرها جاءت من أجل المحافظة على معلومات الآخرين التي تم نقلها سواء من المصادر أو المراجع، ولعل الهدف من ذلك هو ضمان انتقال الأفكار من باحث لآخر بأكثر أمانة وصدق مما ينعكس إيجاباً على سلامة البحث ومصداقيته ونزاهة الكاتب والتي تمر على عدة مراحل وتختلف من مرجع لآخر في نسق إدراجها في الحواشي³.

¹ جزائري سمير، توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق معيار أيزو 690، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2،، المجلد 08، العدد 01، جوان 2020، ص 04.

² أحميدوش مدني، مرجع سابق ص 168.

³ ما تجدر الإشارة إليه هو أن التهميش يختلف من مرجع لآخر ومن مصدر لآخر حسب طبيعته وبالتالي نجد على سبيل المثال التهميش في الكتب يتم بكتابة المؤلف ثم العنوان ثم الطبعة ثم دار النشر ثم بلد النشر والسنة والجزء ان وجد ثم الصفحة وهكذا ومع اختلاف النسق من مرجع لآخر سواء مقالات علمية أو رسائل أكاديمية أو مواقع إنترنت و غيرها.

المبحث الثاني: الأمانة العلمية كأحد مقومات البحث العلمي الأصيل

إن البحث العلمي يساهم بشكل كبير في نشر العلم والمعرفة والإجتهاد في الوصول إلى حقائق قد تفتح باباً لإشكالات قانونية فتفتح معها مجال لأبحاث أخرى تتطلب البحث والتقصي، وأمام إنشار الإنترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة أصبحت المرافق متوفرة والمراجع والمصادر سهلة الحصول عليها من أجل الإقتباس منها الأمر الذي يتطلب معه ضرورة مراعاة قواعد الكتابة، ومناهج البحث العلمي وخطواته حتى يكون بحث علمي وفني يستقطب القراء والباحثين في الميدان القانوني أو العلوم القانونية. وبالتالي إن التحلي بروح الأمانة العلمية يجعل الباحث يتمتع بنزاهة ومصداقية وتميز.

وعليه فالأمانة العلمية في باب الشريعة الإسلامية تعتبر إحدى مظاهر حمل الأمانة بالمعنى العام وهو ما يعود عنه مفهوم الوحي وفقاً لفقهاء الشريعة الإسلامية بغية رفع الظلم والجهل عن العبد وهو ما دل عليه قوله تعالى: ((إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا))¹. والأمانة لغة تعني الوفاء كذلك تعني طمأنينة النفس وزوال الخوف، واصطلاحاً تعني حفظ الشيء وعدم التصرف فيه سواء كان مالا أو غيره وسواء كان مملوكاً للشخص أو لغيره، وعن أهمية الأمانة بالمعنى المخصوص قال صل الله عليه وسلم "لا دين لمن لا أمانة له"².

حيث ينطوي تحت مفهوم الأمانة العلمية جملة من المسالك والمحاذير التي يعتبر الإقدام عليها مكوناً لعنصر الإنتهاك، وانتهاكات الأمانة العلمية أو سوء السلوك العلمي، كما يصفها بيتر درنت peter dreth تندرج أساساً ضمن ثلاثة تصنيفات رئيسية الغش والخداع والتضليل وانتهاك حقوق الملكية الفردية، فالغش هو أيّ مساس بسلامة البيانات ودقتها من تلفيق وتزييف وسواهما، والخداع والتضليل فيشمل تعمد إنتهاك قوانين التحليل المنهجي السليم ومعالجة البيانات والترجمة غير الدقيقة، إنتهاك حقوق الملكية الفكرية والتي يعتبر الإنتحال أبرز صورها³.

وعليه فإن أهمية البحث العلمي تتجلى في جعل العلوم أوسع نطاقاً مما يؤدي إلى توسيع دائرة البحوث والإكتشاف وتوليد الفكرة من الفكرة وتطوير الكل بالجزء الذي يتولد منه، والبرهان الذي يقوي

¹ سورة الأحزاب الآية 72 من القرآن الكريم.

² رقيعي إكرام، آليات تعزيز الأمانة العلمية في البحث العلمي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر 2020، ص 16.

³ بوجردة عبد الله، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016 - 2017، ص 14.

البحث العلمي بالحجة والنقد البناء هذا من أجل الحفاظ على الأمانة العلمية وعدم الإخلال بقواعد النزاهة¹.

كما يمكننا تحديد معاني بعض المصطلحات إضافة للواردة أعلاه لفهمها بأكثر دقة ووضوح منها الأخلاقيات *éthique*، حيث قام اليونانيون بترجمتها إلى *morale* وأصلها لاتيني وتحمل في مدلولها الأخلاق والسلوك وقواعد السلوك، وكما عبر عنها بأنها علم يبحث في مبادئ الأخلاق كما تدرج النزاهة العلمية ضمنها والتي نعني بها القواعد التي تنظم الممارسات المتعلقة بالبحث، وهي تقوم أساسا على إحترام القيم التالية في المنهج أو الممارسات العلمية : الأمانة والإخلاص، والمصادقية، والدقة والصرامة والحياد والإستقلالية والموضوعية والشفافية والعدل تجاه الأجيال القادمة من الباحثين².

أما عن السرقة العلمية وهي ناتجة عن إخلال صارخ لما ورد في المصطلحات المبينة أعلاه (فهي كل أشكال النقل غير القانوني في المنشورات والبحوث العلمية والرسائل والمذكرات الجامعية، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها إعادة عمل الآخرين دون إشارة للمنشأ)³.

أما عن القرار رقم 1082⁴ فعرفها في نص المادة 3 بقولها: (تعتبر سرقة بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى).

وعليه لا بد من مراعاة قواعد الإقتباس حتى لا يقع الباحث في هذه السرقات التي تستوجب العقوبة، منها مراعاة حسن الإنسجام بين الجزء المقتبس وما قبله وما بعده على أن لا تختفي شخصية الباحث بين ثنايا الإقتباسات وأن لا تكون الرسالة سلسلة إقتباسات متتالية وغيرها من القواعد⁵.

¹ عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار ابن كثير، ب س، ص 10.

² عيسو عقلية، الإقتباس في النصوص البحثية "أهميته وأشكاله وشكالاته"، مرجع سابق، ص 652.

³ بن جديدي سعاد، بن جديدي سهيلة، حيدر جوهرة، الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة في النشر العلمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، عدد خاص، نوفمبر 2019، ص 328 - 340.

⁴ القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

⁵ خنوش سعيد، الإقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، الصراط، المجلد 22، العدد 1، كلية العلوم الإسلامية خروية الجزائر 1، المجلد 22، العدد 01، جويلية 2020، ص 307-334.

المطلب الأول: العقوبات المقررة والثابتة عن السرقة العلمية

بالرجوع إلى القرار الصادر المتعلق بالأمانة العلمية السابق ذكره من خلال نصوص المواد 27 و 28 و 29 و 30 منه، فإنه متى تم إخطار الجهات المعنية بوجود سرقة علمية وفقا لما تشير إليه المادة 3 من نفس القرار، وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج سواء تعلق منها بمرحلة الليسانس أو الماستر أو الماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحب هذه الرسائل العلمية إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه .

كما أنه ودون مساس بالعقوبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06-03 المؤرخ في جمادى الأولى 1427 والمذكور ضمن القرار فإنه أي تصرف يتبين بأنه يشكل سرقة علمية وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية، وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو تم عرضها للتقييم، يعرض صاحبه إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر وهذا كإجراء ردعي للسرقات العلمية. وحسب نص المادة 29 من القرار السالف الذكر تتوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص لعدم كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 3 من نفس القرار.

أما نص المادة 30 فإنه متى تبين وجود جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابه طبقا لأحكام الأمر 06-05 والمشار إليه ضمن القرار .

المطلب الثاني: أثر حقوق الملكية الفكرية في مجابهة السرقة العلمية

يتضح هنا أن الملكية الفكرية هي الحقوق القانونية التي تنتج من الأنشطة الفكرية في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية، والتي اعترف المشرع لها بالحماية القانونية وفق شروط محددة ولا تختلف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق الملكية الأخرى على أساس أنها تمكن مالك الحق من الإستفادة بشتى الطرق من عمله الذي كان مجرد فكرة ثم تبلور إلى أن أصبح في صورة منتج فكري.

ولما كان حق الملكية الفكرية بكافة أشكالها وطرائق حمايتها، وما تحظى به من اهتمام دولي ومحلي على الصعيدين لها الأثر البالغ في تشجيع الإبتكار والإبداع العلمي على نحو ازدهرت به فنون الصناعة والتجارة، وزاد في تنمية المظاهر المدنية في الحضارة المعاصرة ووقعت على العديد من

الإتفاقيات الدولية التي من شأنها توفير الحماية القانونية والقضائية وحماية الإبداع والحد من جرائم السرقة العلمية على حقوق الغير بدون وجه حق. لذلك وضع المشرع الجزائري جملة من النصوص القانونية أين ميز بين حقوق الملكية الفكرية الأدبية والفنية وبين حقوق الملكية الصناعية¹.

لذلك نجد في سبيل المحافظة على حقوق الملكية الأدبية والفنية أن الباحث يقع على عاتقه مسؤوليات، حيث يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة للمحافظة على الأمانة العلمية في البحوث والأوراق البحثية، وهذه بعض الوسائل التي ينبغي على الباحث مراعاتها عند القيام بالبحث العلمي أولاها هو التخطيط الجيد للبحث وفهمه جزء من تكوينه وبناءه بناء صحيحا، ويكون بذلك الخطوة المهمة الأولى نحو منع الإنتحال وإدراج خطة لإستخدام مصادر للمعلومات.

التلخيص الجيد إن من أفضل الطرق لإعداد ورقة بحثية تدوين ملاحظات شاملة لجميع المصادر بحيث يكون لدى الباحث الكثير من المعلومات المنظمة قبل أن يبدأ الكتابة وتساعد هذه الملاحظات التي يتم تدوينها على التقليل من الإستشهاد غير لائق، كذلك ذكر المصدر إذا رغب الباحث في إبراز أفكاره بحيث لا يظن الآخرون أنها أفكار غيره فإن عليه أن يذكر المصدر دائما.

وكذلك معرفة أسلوب الصياغة والتي تعني صياغة أفكار الآخرين بأسلوب الباحث الخاص ويجب تذكر الباحث أن تغيير بعض الكلمات من الجمل الأصلية، لا يعني إعادة صياغته أصبحت مشروعة، لذا يتعين عليه أن يذكر الكلمات والبناء الشامل دون إخلال بالمعنى لأنه يبقى في نطاق الإقتباس غير المباشر الذي يتمتع فيه بسلطة الشرح والتوضيح. وذلك من أجل تطوير أفكاره وتدريبها عن النقد والمناقشة والتحليل وتمارينها على إستحداث أفكار جديدة تخدم الموضوع².

الخاتمة:

نستنتج من خلال ما سبق أن المصادر والمراجع تشكل الدعامة الأساسية ومن المرتكزات التي يقوم عليها البحث العلمي، بحيث يستند إليها الباحث من أجل الوصول إلى حقيقة أو الوصول إلى إجابات أو إستنتاجات من خلال ما توصل إليه في رحلة بحثه العلمي القانوني، خاصة تلك المسائل المتعلقة منها بالشؤون القانونية التي يغفل عليها المشرع أو عدم التوفيق بين النص والتطبيق والتي

¹ رقيعي إكرام، مرجع سابق، ص 21 - 22.

² بن جديدي سعاد، بن جديدي سهيلة، حيدر جوهرة، مرجع سابق، ص 332.

تستدعي البحث، غير أن عملية البحث تكون بجمع المادة العلمية وقراءتها قراءة شاملة باستيعاب حتى يتم إنتقاء الأفكار دون إطناب، وتخدم البحث بصورة دقيقة ومباشرة .

كما نستنتج أن الإقتباس له ضوابطه على إختلاف أنواعه وإن كان إقتصرنا في هذا البحث الموجز عن أهم العناصر وسلطانا الضوء على القرار الصادر في 27 ديسمبر 2020 المعدل الذي عالج مسائل السرقة العلمية، وضرورة الحث على الإلتزام بقواعد النزاهة و الأمانة العلمية، وناهيك عن توقيع العقوبات التي من شأنها أن تكون الحاجز الذي يقي من إنتشار هذه الظاهرة.

غير أن ما أختتم به موضوع بحثي هو توصية جد مهمة وهي ضرورة إدراج لكل سنة دراسية حصة تدريبية يتمكن فيها الباحث المقبل على المناقشة من التمرن على قواعد الإقتباس والتهميش، وتحرير قالب البحث في حلة متميزة تخلو من السرقات العلمية، وعليه لا بد من ضمان السير والحرص الشديد على الحضور الإجباري للطلبة حتى لا يقع في خطأ عن جهل أو بتعمد، وبذلك يتحقق معه الوصول إلى أبحاث علمية نزيهة حديثة تعتمد على المصادر والمراجع من جهة وعلى ما إبتكره الباحث من خلال التحليل والتدقيق ومعالجة النصوص القانونية من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً : المصادر

- القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ثانياً : المراجع

01 - الكتب.

- أحمد دوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، كلية الحقوق فاس، 2015.
- عبيدات محمد، محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات" دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط02، 1999 .
- عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار ابن كثير، ب س
- عوض صابر فاطمة، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، ط02، 2002 .

- منصور نعمان، غسان ذيب النمري، البحث العلمي حرفة وفن، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998 .

- نعيم عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر، ب س .

02 - المقالات العلمية

- بن جديدي سعاد، بن جديدي سهيلة، حيدر جوهرة، الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة في النشر العلمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، عدد خاص، 14/13 نوفمبر 2019.

- بوجرادة عبد الله، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017 .

- جزايري سمير، توثيق المصادر والمراجع في البحوث العلمية وفق معيار أيزو 690، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 30 جوان 2020.

- خنوش سعيد، الإقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، الصراط، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر 01، 2020/07/15.

- رقيعي إكرام، آليات تعزيز الأمانة العلمية في البحث العلمي، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 5، العدد 4، ديسمبر 2020.

- عيسو عقيلة، الإقتباس في النصوص البحثية "أهميته وأشكاله وإشكالاته"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، ج 1، مارس 2019.

- لخذاري عبد المجيد، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، جامعة خنشلة، العدد 13، جانفي، 2020 .

